

الفصل الخامس

العبرة التلطيفية التطهير

بما أن الإبادة الجماعية حُصرت في سياسات الإبادة الشبيهة بالنازية، يدرك العديد من الباحثين قضايا حديثة قليلة، فقد اعترُف بقضية رواندا (1994م) وحدها عالميًا؛ لأن الحملة ضد التوتسي (أحد ثلاثة شعوب تعيش في منطقة البحيرات العظمى الإفريقية وخصوصًا في رواندا) اشتملت على محاولتهم القيام بتدمير مادي كامل، رغم أن مؤيدي تفرد المحرقة قد يجدون أن رواندا تفتقر إلى -إذ تبدو المناجل أقل برودة وعصرية من مخيمات الإبادة- قومي الهوتو (مجموعة عرقية من وسط إفريقيا توجد بشكل كبير في رواندا) ممن ينفذون أعمال قتلهم بسرعة فائقة تفوق النازيين، وقد رأى معلقون كثر في الحملات القومية الصربية على كرواتيا والبوسنة والهرسك أنها إبادة جماعية أيضًا، بيد أن التعبير الأكثر انتشارًا لوصفهم كان التطهير العرقي، والذي لاقى رواجًا واسعًا بصورة منقطعة النظير، فبالكاد بعد مرور عام على قيام الحروب اليوغسلافية «اتُخذ بصفته جزءًا من المفردات الرسمية ضمن وثائق مجلس الأمن، ومن جانب مؤسسات أخرى في الأمم المتحدة ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية»¹، فنادراً ما كان يُستخدم في خطاب عالمي قبل تسعينيات القرن العشرين، لكنه سرعان ما استُخدم في وسائل الإعلام والسياسة والمحافل

الأكاديمية الدولية لوصف حوادث العنف السياسي، حتى إن مان منح التطهير العرقي رخصة اجتماعية من خلال تبنيّه مفهومًا رئيسًا في دراسته المقارنة للعنف السياسي².

أصول الاصطلاح

تستمد دراسة لنشوء المصطلح وجودها من التعبير الصقلي etnicheskoye chishcheniye التطهير العرقي «الذي استخدمته السلطات العامة السوفييتية لوصف المحاولات الأذرية لإخراج السكان الأرمن من أرضهم خلال أزمة ناغورنو كاراباخ الواقعة أواخر ثمانينيات القرن العشرين»³، ودخل المصطلح إلى خطاب الغرب من أحداث يوغسلافيا، حين كانت كلمة ciscenje التطهير مستخدمة، ووفقًا لدرازين بيتروفيتش Drazen Petrovic:

استمد المصطلح معناه الحالي خلال الحرب في البوسنة والهرسك، واستُخدم لوصف أحداث بعينها في كرواتيا، ومن المستحيل تحديد أول من استخدمه وفي أي سياق كان ذلك الاستخدام، وبما أن ضباط جيش الشعب اليوغسلافي السابق كان لهم دور رائد في تلك الأحداث، فإن ما يمكن استنتاجه هو أن تعبير التطهير العرقي يعود في أصله إلى مفردات عسكرية، ويؤجّه تعبير تطهير أرض ضد الأعداء، علاوة على أنه غالبًا ما يُستخدم في المرحلة النهائية من المعركة بغية إحكام السيطرة على الأرض المحتلة، وبصورة عامة فإن مصطلح «cist يطهر يعني دون أي قذارة أو تلويث، وقد أُضيفت كلمة عرقي للمصطلح العسكري؛ لأن الأعداء يعدمون المجتمعات العرقية الأخرى»⁴.

فضلاً عن ذلك استُخدم التطهير من جانب الكرواتيين الفاشيين في الحرب العالمية الثانية لوصف عمليات دحرهم للصرب، واستُخدم من جانب النقاد الصرب لوصف عمليات دحرهم على يد السلطات الألبانية في كوسوفو عام 1981م، وما يمكن استنتاجه من هذا أن المصطلح يعود على الأقل إلى حرب البلقان عام 1912م⁵. يدخل المصطلح الذي ظهر في صيف 1992م في سياق الصراع البوسني، وبعد أن تُرجم إلى الإنجليزية إلى مفردات الصحافة البريطانية في ذلك الوقت، و«يبدأ بفقدان قوسي الاقتباس خاصته من عام أو أكثر بعد ذلك رغم أنه كان يُحتفظ بهما في غالب الأحيان»⁶.

وبناءً عليه، كان التطهير العرقي في الأصل مصطلحاً يخص الجناة، وعلى عكس الإبادة الجماعية فشل المصطلح بالإشارة إلى الهوية المدمرة للجماعات، التي تجتثهم من أراضيهم حيث عاشوا، ورغم أن صحفيين وسياسيين ومحامين وضباطاً دوليين لم يؤيدوا الطهارة العرقية، إلا أن استخدامهم للمصطلح حظي بتقبل لهذه الفكرة بدلاً من الإشارة إلى العواقب المترتبة على التطهير بحق الضحايا؛ لذلك دائماً ما كانت الشكوك تحوم حول دمج التطهير العرقي بالخطاب السياسي والقانوني والاجتماعي، وكما يعلق بيتروفيتش: «إن الدافع الكامن وراء هذا المصطلح وصلته بنظام القانون الدولي لم يكونا غاية في الوضوح»⁷.

«استمر مصطلح التطهير بالانتشار وتراكمت التعريفات»⁸، كتب تيديوز مازويكاوي Tadeusz Mazowiecki المقرر الخاص في الأمم المتحدة في تقرير عام 1992م: «يشير مصطلح التطهير العرقي إلى الإقصاء على يد الجماعة العرقية التي تمارس السيطرة على أرض محددة تقطنها أطراف

من جماعات عرقية أخرى» لكنه عدّل فيما بعد ما قاله إلى «حملة التطهير الممنهجة ضد تجمع سكاني مدني قائمة على معايير عرقية، بنّية إرغامه على التخلي عن الأراضي التي يعيش فيها»، وعدّت لجنة من الخبراء انعقدت عام 1993م أن المصطلح كان يعني جعل منطقة متجانسة عرقياً باستخدام القوة والتهريب؛ لاجتثاث أشخاص تابعين لجماعات معينة من المنطقة»، وجاء أول تعريف علمي على يد أندرو بيل - فيالكوف Andrew Bell - Fialkoff الذي قال: «يمكن فهم التطهير العرقي على أنه الترحيل لتجمع سكاني غير مرغوب به عن أرض معينة، تبعاً لتمييز ديني أو عرقي أو اعتبارات سياسية أو إستراتيجية أو عقائدية أو مزيجاً من هذا كله»⁹، سيكون تركيب هذه الأفكار من وجهة النظر القانونية بالنسبة إلى بيتروفيتش على النحو الآتي:

يعد التطهير العرقي سياسة واضحة المعالم لجماعة محددة من الأشخاص؛ لإقصاء جماعة أخرى بصورة ممنهجة عن أرض معينة، بناء على أصل ديني أو عرقي أو قومي، وتشتمل سياسة من هذا القبيل على العنف، وترتبط في أغلب الأحيان بعمليات عسكرية، وهي ما يجب أن يتحقق بالوسائل المتاحة، من التمييز وصولاً إلى الإبادة، وتستلزم انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي¹⁰.

يوسع بيل - فيالكوف في دراسته المطولة هذا المفهوم الديني - القومي - العرقي، ويقدم المفهوم الأوسع لتطهير التجمع السكاني «التخلص المخطط والمتعمد من أرض معينة من تجمع سكاني غير مرغوب به، يتسم بخاصية أو أكثر مثل الأفضلية العرقية أو الدينية أو السلالية أو الطبقية أو الجنسية، ويجب أن تؤدي هذه الخصائص دور العنصر الأساسي للإقصاء؛

لتكون مؤهلة لتحمل صفة التطهير»¹¹، وينشر مان مفهوماً جامعاً بصورة مماثلة حول التطهير القاتل، لتنتقل مفاهيم التطهير من معنى عام إلى آخر خاص، توازي الانتقال في دراسات الإبادة الجماعية من الأساس التصنيفي الضيق لاتفاقية الأمم المتحدة إلى تعريفات أكثر عمومية.

التطهير والإبادة الجماعية

أثار تبني مصطلح التطهير سؤالين وجيهين منذ البداية؛ هل يمكن لتلطيف اسم الجاني أن يتحول إلى مصطلح وصفي حيادي ناهيك عن مفهوم قانوني وعلمي اجتماعي؟ ولماذا يُستخدم في ظل وجود مصطلحات كالترحيل والطرْد والهجرة القسرية والنزوح القسري، تشير إلى الأذى المحدد المسبَّب، في حين تصف الإبادة الجماعية التدمير الاجتماعي العام المعني؟ ومما لاشك فيه أن المستخدمين للمصطلح الجديد غالباً ما شعروا أنهم مجبرون على تفسير علاقته بالإبادة الجماعية، وقد لُوْحِظت أهمية هذه المسألة عندما شجبت الجمعية العامة للأمم المتحدة «السياسة المقيتة للتطهير العرقي التي تُعد شكلاً من أشكال الإبادة الجماعية»¹²، وقد كشف تنقيح لمحمي الأمم المتحدة عام 1993م أنه يمكن للتطهير العرقي أن «يعد - إلى حد بعيد - إبادة جماعية بموجب الاتفاقية»¹³، يجادل قرار محكمة العدل الدولية التي يرأسها القاضي إيليو لاورتباخت Eliku Lauterpacht وهو أستاذ جامعي في جامعة كامبردج، ومفوض من جانب الحكومة البوسنية وقاضيتها في أنه:

من الصعوبة عدُّ الأعمال الصربية المتصلة بالتطهير العرقي أعمالاً مختلفة عن أعمال الإبادة الجماعية، انطلاقاً من أنها تندرج تحت التصنيفات (أ)

و(ب) و(ت) من تعريف الإبادة الجماعية...، فهي موجّهة بصورة جلية ضد جماعة عرقية أو دينية، ومعدة لمحق تلك الجماعة بصورة تامة أو جزئية، ووفقاً لما تقتضيه الحاجة إلى التأكد من أن الجماعة لم تعد تشغل الأجزاء التي يرغب فيها الصرب من البوسنة والهرسك¹⁴.

لم تكن آراء لاوترباخت مماثلة لآراء أعضاء هيئة المحكمة، لكن القضاة في محكمة الجنايات الدولية ليوغسلافيا السابقة أقرّوا فيما بعد بأن التطهير هو إبادة جماعية في قضايا عديدة؛ لذلك شبّه القاضي رياض Riad بين التطهير العرقي في صورته الأفظع والإبادة الجماعية، فقال:

تطرح سياسة التطهير العرقي في مظهرها النهائي خصائص تتصل بالإبادة الجماعية، وعلاوة على ذلك يمكن أن يكون الهدف في هذه القضية هو تدمير جماعة قومية أو عرقية أو سلافية أو دينية بصورة كاملة أو جزئية، وهذا أمر يختص بالإبادة الجماعية، ويمكن أن يُستنتج من خطورة التطهير العرقي الممارس في سربرينيتشا والمناطق المحيطة ما يتصل بعمليات القتل الجماعي للمسلمين بالدرجة الأولى التي وقعت بعد سقوط سربرينيتشا في تموز عام 1995م، والتي ارتكبت في ظروف أظهرت وحشية تكاد تكون منقطعة النظير¹⁵.

وقد كان النائب العام في محكمة الجنايات الدولية اليوغسلافية حذراً إلى أبعد الحدود في إلقاء تهم الإبادة الجماعية وربطها بالمحركة¹⁶، ومن الواضح أن هذا الحذر عكس شكاً في العلاقة بين الاثنين، وتفضيل النواب العامين إلقاء التهم الأكثر احتمالاً للالتصاق بأصحابها؛ إذ كانت إدانة جرائم ضد الإنسانية أمراً جديراً بالتفضيل أكثر من إقرار تبرئة من الإبادة الجماعية.

يشدد الباحثون ممن تبنا المصطلح بصورة طبيعية على الاختلاف، وتطابق الإبادة الجماعية القتل الجماعي بالنسبة إلى بيل-فيالكوف، وبذا تستحق أن تُعامل صنفًا مستقلًا عن التطهير¹⁷، ويؤكد نورمان نيمارك Norman Naimark أنه:

«كان ثمة حاجة إلى مصطلح جديد؛ لأن التطهير العرقي والإبادة الجماعية ينطويان على أنشطة مختلفة، والفروق بينهما مهمة مثلما هي الحال عند تحديد جريمة القتل من الدرجة الأولى؛ إذ يشكل التعمد فرقًا غاية في الأهمية، وتنطوي الإبادة الجماعية على الإفناء المتعمد لجزء من مجموعة عرقية أو دينية أو قومية أو كاملها، ويتمحور هدفها حول قتل شعب أو شعوب كما في ألمانيا، وتكمن غاية التطهير العرقي في اجتثاث شعب من أرض معينة مع آثارهم كلها، وبعبارة أخرى يكمن الهدف في التخلص من القومية الدخيلة أو المجموعة العرقية أو الدينية وإحكام السيطرة على الأرض التي كانت تلك المجموعة تقطنها»¹⁸.

يظهر هنا بصورة جلية أن مفهوم الإبادة المرتبط بالإبادة الجماعية هو في نطاق تطبيق القواعد، وأن المسوّغ خلف المصطلح الجديد تغطية ما هو مغيب من جانب هذه النسخة المختزلة من الإبادة الجماعية، فمجرد اجتثاث أو التخلص من شعب دخيل وآثاره كلها من الأرض التي كان يقطن فيها ليس بالإبادة الجماعية دون وجود الإفناء المتعمد، يجعل النظر إلى اللغة عن كُتب تبليد الذهن الناتج من الفرق التحليلي المعتمد محط التركيز؛ فالكلمات كلها مرادفات لتدمير جماعة، ودائمًا ما تُفهم على أنها جوهر الإبادة الجماعية. تعيد الثقافة المرتبطة بالتطهير ابتكار عجلة تحليلية، ويشهد هذا التصريح على ذلك: «بينما تدور الحرب بصورة عامة بين رجال مسلحين من الطرفين،

يقوم الصراع بينهما على الإرادة والأدوات والأعداد، غالبًا ما يشتمل التطهير العرقي على جانٍ مسلحٍ وضحيةٍ عزلاء، وفي غالب الأحيان يشتمل على رجل مسلح وامرأة أو طفل أو شخص طاعن في السن أعزل»¹⁹، فلنستبدل الإبادة الجماعية بالتطهير العرقي، ويمكن أن يعود هذا الأمر إلى لِمَكن، ويعد تصريح نيمارك مؤشراً إضافياً على اللبس، إذ يقول:

«يعد التطهير العرقي انطلاقاً من أحد أطراف طيفه أقرب إلى الترحيل القسري أو ما سَمّي بنقل التجمع السكاني، فالفكرة تنطوي على إرغام الناس على التحرك، مع اعتزام أن تكون الوسيلة قانونية أو شبه قانونية، ومن طرف آخر يكون التطهير العرقي والإبادة الجماعية متمايزين في غايتهما القصوى فقط. (ينضح التطهير العرقي بالإبادة الجماعية هنا حرفياً ومجازياً، كما هي حال القتل الجماعي الذي يُرتكب في سبيل تخليص أرض من أحد الشعوب)»²⁰.

كلا الباحثين يقرُّ بالمشكلات الناجمة عن مصطلحهما الجديد، ووفقاً لبيل- فيالكوف «فإن مصطلح التطهير بحد ذاته يثير اللبس، فهو يحمل في الاستخدام اليومي دلالات إيجابية عن النظافة والتطهر...، لكن عندما يُطبق على التجمعات السكانية الإنسانية فهو يشير إلى اللاجئ والترحيل والاعتقال؛ فهو يشكل معنى المعاناة، وهذا هو السبب وراء الاستخدام الواسع للمصطلح؛ فهو عبارة تلطيفية تخفي الوجه القبيح للحقيقة»²¹، يعترف نيمارك بأنه «ما من شيء طاهر يتصل بالتطهير العرقي، فهو يُضَرَّج بالعنف والوحشية في أقصى أشكالهما»²² وبالطريقة نفسها يطلق شاباس على التطهير «بأنه عبارة تلطيفية للإبادة الجماعية في أثناء جدله بأن التطهير قانوناً لا يتطلب القيام بإبادة جماعية»²³.

لا يمكن للعنف المنظَّم ضد المدنيين أن يكون تطهيراً حقيقياً حتى في ما يخص الجناة، ناهيك عن الضحايا أو المجتمع كله، إذا طُبقت لغة القذارة والنظافة فمن المؤكد أن المطهرين هم من يلوثون الحياة الاجتماعية التي تحتاج طهارة من عنفهم، ويتجلى هذا المعنى التحرري للتطهير بصورة واضحة في الممارسة الاجتماعية؛ فعلى سبيل المثال سُميت طهارة القتل من حالتهم الباعثة على القتل بتطهير الحرب بفعل الاقتداء بعواقب الحروب الإفريقية²⁴.

بعد الذعر الذي ألحقه اللواء الخامس سيئ السمعة بقيادة روبرت موغابي Robert Mogabe في أواسط ثمانينيات القرن العشرين، تحدث النديبيليون في زيمبابوي عن تطهير الغابات التي كانت مسرحاً شهد الكثير من القتل، والتي كانت فيها عظام الضحايا ملقاة على الأرض، واستحضرت فكرتهم عن التطهير في أعقاب عملية العنف فكرة أكثر تقليدية حول تطهير الغابة، حيث كان يتم إبعاد عظام الحيوانات والأعشاش والأغصان الميتة التي أُحرقت بمراسم رسمية²⁵. ينبغي في العلم الاجتماعي أيضاً أن يُعرَّف التطهير انطلاقاً من هذا المعنى الإنساني الأكثر ملاءمة، ويتعين على التطهير العرقي أن يبقى ضمن علامتي اقتباس.

بيد أن السؤال يبقى قائماً فيما إذا كان المفهوم المجتزأ من هذه اللغة يشير إلى حقيقة مميزة، ومع ذلك عندما يحاول المؤيدون تحديد مضمونه يظهر الكثير من الغموض، وبالنسبة إلى بيل- فيالكوف: «يكون تطهير التجمع السكاني...، عصياً على التعريف السهل، فهو يُغطي نطاقاً واسعاً من ظواهر الإبادة الجماعية من ناحية أولى ليخفف الضغط على الهجرة من ناحية أخرى، في حين تكون أنواع التطهير كلها مشتملة على إبعاد التجمع السكاني، ولا تكون

أشكال الإبادة كلها قائمة على التطهير»²⁶، لقد اتسم نيمارك بالوضوح حيال فكرة أن الحد الفاصل بين التطهير غير المرتبط بالإبادة الجماعية وبين الإبادة الجماعية قد يكون غير حقيقي:

«يمثل التعقيد الأكثر للفروقات بين التطهير العرقي والإبادة الجماعية حقيقة أن الترحيل القسري نادرًا ما يحدث من دون عنف، وغالبًا ما يتسم بالعنف القاتل، إذ لا يفادر الناس أوطانهم بإرادتهم الحرة...، إنهم يقاومون...، وتكون النتيجة أن الترحيل القسري غالبًا ما يتحول إلى إبادة جماعية، عندما يتشردم الناس بعيدًا عن بلداتهم وقراهم الأصلية، ويُقتلون عندما يحاولون البقاء، وحتى عندما لا يكون الترحيل القسري إبادة جماعية في مضمونه فهو غالبًا ما يشكل إبادة جماعية في آثاره»²⁷.

يبوح نيمارك بالسر، كيف أمكن بلوغ الترحيل القسري في أي وقت دون الإكراه الشديد، بل والعنف؟ كيف أن الترحيل لم يكن قسريًا فعليًا؟ كيف للناس ألا يقاموا؟ وكيف يمكن له ألا يشتمل على محق مجتمع ذي نمط حياة تنعمت به جماعة خلال مدة من الزمن؟ كيف أمكن لأولئك الذين أبعادوا جماعة ألا يعتزموا القيام بهذا المحق؟ يكون الإباعد الإجباري لتجمع سكاني عن وطنهم مختلفًا عن محق جماعة إذا كان الحد الفاصل بين التطهير والإبادة الجماعية غير حقيقي، فلم نحافظ عليه؟

من المؤكد أن فكرة الإباعد المسالم وغير المتسم بالعنف - الإجباري رغم ذلك - لتجمع سكاني كان لها نسب طويل إن لم يكن مشبوهًا في العلاقات الدولية، فيجادل شاباس - كما رأينا سابقًا - أن كتاب مسودة الاتفاقية «قاوموا بترؤ شديد» محاولات استيعاب الظاهرة²⁸. ويخلص إلى أنهم لم يعدوا التهجير

الجماعي لتجمعات سكانية إبادةً جماعية إلا عندما «تكون مصحوبة بظروف تؤدي بحياة التجمع السكاني المهجّر كله، أو بحياة جزء منه - كما حدث في أرمينيا- وعلى سبيل المثال إذا ما رُحِّل شعب عن وطنه، وأُرغم على الرحيل قاطعاً مسافات طويلة في بلدٍ حيث كان معرضاً للجوع والعطش والحر والبرد والأوبئة»²⁹، وتمثلت المشكلة في أن الطرد كان شائعاً جداً، وقد مُرّس على يد القوى الغالبة التي أسست الأمم المتحدة وعلى يد المحور المهزوم، ويلاحظ شاباس نفسه أن «ما يصل إلى 15 مليون ألماني طُردوا من بولندا وتشيكوسلوفاكيا، وأعادوا التوطين بموجب البند الثالث عشر من اتفاقية بوتسدام»³⁰، وإذا ما عُدّ الإبعاد الإجباري إبادةً جماعية فإن الفروق الأخلاقية بين المنتصرين والمهزومين ستصبح مسائل تتصل بالدرجة، واقترح ميلتشير بالي Melchior Palyi أوائل عام 1946م، مستعرضاً في تعليقه على كتاب لممكن حكم دول المحور أنه: «يمكن لجهازه القانوني الدقيق - إلى حد كبير- الذي صُمم ليؤدي دوراً ضد النازيين أن يتحول نحو الحلفاء أيضاً، فممارسات الحليف تتضمن أسوأ الفظائع كالتى ارتكبتها النازيون، والمتمثلة بالإبادة الجماعية والإفناء الجماعي للمدنيين والذي كان قدر الملايين من الألمان الذين أُقصوا عن أوطانهم في شرق أوروبا الوسطى في ظل ظروف لا إنسانية»³¹.

هل ثمة عمليات طرد غير مرتبطة بالإبادة الجماعية؟

انطلاقاً من هذا تعد عملية التهجير الغربية الكبيرة للألمان في نهاية الحرب العالمية الثانية أمراً جديراً بالبحث، هل كان هجوم بالي المفاجئ على الحلفاء ومقالاته النقدية حول إمكانية أمرين مبررين؟ أم أنهما كانا

بسبب عملية الطرد غير المرتبطة بالإبادة الجماعية؛ ثمة شيء من الشك أن الاتحاد السوفيتي الذي استولى على معظم بولندا قبل الحرب إضافة إلى الأرض الألمانية، والسلطات البولندية التي انتزعت قسمًا كبيرًا من ألمانيا تعويضًا لخسارتها المناطق الشرقية، والحكومة التشيكوسلوفاكية التي رغبت في معاقبة السوديت الألمان لدورهم في احتلال هتلر وحكومات هنغاريا ويوغسلافيا، طمحت كلها بطرد التجمعات السكانية الألمانية الباقية من أوطانهم التاريخية³². لقد وقعت الكثير من عمليات الطرد المصحوبة بالعنف قبل أن تصادق الولايات المتحدة وبريطانيا على التغييرات الإقليمية المتصلة في اتفاقية بوتسدام، واستمر البرنامج حتى عام 1949م. (راجع الإطار 5.1).

الإطار 5.1: عمليات الطرد الإثني للألمان بين 1944-1949م

كان الألمان -على غرار اليهود- الجماعة العرقية الأكثر انتشارًا في دول أوروبا الشرقية قبل الحرب العالمية الثانية، فرأى فيهم هتلر جوهرًا عنصريًا يُعاد توطينه في إمبراطورته الجديدة بصورة إستراتيجية، كثيرون من أيدوا النازيين، وبعضهم فعل ذلك بحماسة، «في أثناء الحرب تبنت حكومتا تشيكوسلوفاكيا وبولندا في المنفى -قاد الحكومة الأخيرة الديمقراطي الاجتماعي إدوارد بينيش- فكرًا عنصريًا للمطالبة بطرد الألمان جميعًا من بلدانهم بعد أن مُنيت ألمانيا بالهزيمة، وقد أجمعت بريطانيا والولايات المتحدة على ذلك»³³، وضعت الحكومات فيما بعد «خططًا أكثر إحكامًا، ناقشتها مع ستالين»³⁴ وفي المراحل النهائية من الحرب احتلت القوات السوفيتية بلدانًا في شرق أوروبا وألمانيا، وبدأت عملية إبعاد الألمان، وأصبحت عمليات الإبعاد تلك جزءًا من خطة ستالين في إعادة ترتيب الحدود، وتجانس التجمعات السكانية كلها والإبعاد الإجباري للمختلفة عنها، وهو ما أجمع عليه الحلفاء الغربيون في بوتسدام عام 1945م.

مراحل الطرد

مرت العملية بثلاث مراحل متداخلة؛ ففي المرحلة الأولى شهدت الأشهر الأخيرة من الحرب عنفاً مفرطاً، وطلعات جوية غير منظمة بقيادة الجيش الأحمر الذي اجتاح ألمانيا، وما صاحب ذلك من مجازر وعمليات ترحيل، وقُتل الكثيرون عندما قصفت الطائرات مواكب اللاجئين وسفنهم، وقد حوّل غونثر غراس غرق سفينة فيلهلم غوستلوف Wilhelm Gustloff إلى رواية بعنوان كراب ووك Crabwalk. وفي المرحلة الثانية بدأت بولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا ابتداءً من آذار عام 1945م عمليات طرد منظمة وأحادية الجانب، يصحبها تشجيع من الاتحاد السوفيتي لكن دون موافقة الحلفاء الغربيين. أما في المرحلة الثالثة بعد اتفاقية بوتسدام عام 1945م، فحدثت انتقالات وفقاً للاتفاقية التي أجمع عليها الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا، والتي كان ينبغي لها «أن تكون منظمة وإنسانية»³⁵، ومع ذلك «كان تشرشل و ترومان ميالين للسماح بها، وكان التأمل الغربي بتهجير 3-6 ملايين ألماني يفرون مذعورين قد تحوّل إلى عملية طرد لـ 15 مليوناً»³⁶، وهذا الرقم موضوع جدل؛ إذ يذكر بلوكسهايم «أنهم كانوا 12 مليوناً»³⁷، كانت عملية انتقال قسرية ضخمة صاحبها عنف كبير، ودمار متعمد واسع الانتشار للمجتمعات الألمانية التاريخية.

عمليات الطرد والمخيمات والمجازر

تقدم تقارير معاصرة فكرة عن العمليات، وتشتمل الآتي:

في 30 أيار عام 1945م سار الحرس الوطني التشيكي في شوارع مدينة برون Brunن، طالباً من المواطنين الألمان كلهم أن يقفوا خارج باحات منازلهم عند الساعة التاسعة، وأن يحمل كل منهم حقيبة يد واحدة استعداداً لمغادرة البلدة إلى الأبد، كان أمامهم عشر دقائق فقط ليستيقظوا، ويلبسوا أطفالهم، ويحزموا بعض الأمتعة في حقائب سفرهم، ويخرجوا إلى الأرضة، وقد أمرت النساء في

هذه الواقعة بتسليم مجوهراتهم وساعاتهن وأثوابهن من الفراء وأموالهن إلى الحراس، محتفظات بخواتم الزواج فقط، وقد سيقوا بعد ذلك تحت تهديد السلاح إلى حدود النمسا³⁸.

بيد أن النمسا رفضت استقبالهم، فوُضعوا في حقل تحول إلى معسكر اعتقال حيث مكثوا هناك لمدة أشهر لاحقة دون الحصول على حصص غذائية منتظمة، متجرعين وباء التيفوئيد (الحمى النمشية)، حيث يعلق بيرتراند راسل على ذلك قائلاً: «كانت محاولة متعمدة بصورة سافرة تُجرى لإفناء ملايين الألمان؛ وذلك ليس بتسميمهم بالغاز، وإنما بحرمانهم والطعام؛ لِيُتركوا ضحية للموت على يد التجويع البطيء والمضني»³⁹، وحتى اليهود ومعادو النازيين ممن أُطلق سراحهم مؤخراً من معسكرات البوليس السري النازي لم يكونوا بمعزل حصين عن ذلك⁴⁰، ويعد معسكر الاعتقال النازي القديم في ثيريزينشتادت «أحد أسوأ المعسكرات في تشيكوسلوفاكيا بعد الحرب»⁴¹. أفصح عن مجازر في مواقع أخرى، ففي أوستي بجمهورية التشيك في شهر تموز عام 1945م، «ألقي بنساء وأطفال من فوق الجسر إلى النهر، وقُتل الألمان رمياً بالرصاص في الشوارع، و يُقدَّر بأن 2000 أو 3000 شخص قُتلوا آنذاك»⁴².

عمليات الترحيل بالقطار

يدوّن راسل حول رحيل الكثيرين بالقطار، فيقول: جمعت النساء والأطفال دونما تحذير داخل القطارات، حاملين حقيبة سفر واحدة لكل منهم، وغالباً كانوا يتعرضون لسرقة محتوياتها على الطريق، تستغرق الرحلة إلى برلين أياماً طويلة، لا يُقدَّم خلالها أي طعام، لذلك مات الكثير منهم قبل الوصول إلى برلين، أما الأطفال الذين قضوا على الطريق، فكان يُلقى بجثثهم من النوافذ. يصف أحد أفراد طاقم وحدات الإسعاف محطة القطار في برلين حيث وصلت هذه القطارات، فيقول: «يُبع المكان بمعسكر بيلسن (معسكر اعتقال نازي

شمال ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية) من جديد، وتأخذ العربات الجثث من فوق رصيف المحطة... إلخ»⁴³.
يُعلم المستشار السياسي الأمريكي لدى ألمانيا روبرت مير في وزارة خارجية بلاده قائلاً:

«تصرح هيئاتنا الطبية في محطة سكة حديد ليرتر في برلين وحدها أن عشرة أشخاص وسطياً كانوا يموتون يومياً بفعل الإعياء، وسوء التغذية والمرض، يعود بنا العقل على الفور إلى داخاو وبوخنفالد عندما نستعرض المحنة والقنوط اللذين كانا يعصفان بهؤلاء البؤساء، وعندما نشم رائحة وضعهم المزري، إن ما حدث هو قصاص واسع النطاق، إلا أنه لم يلحق بزعماء الأحزاب، وإنما بالنساء والأطفال والفقراء والعُجز...»⁴⁴.

كان يُنظر إلى عمليات الطرد هذه على أنها تطهير، فطالب تصريح شيوعي تشيكي أعضاء ذلك الحزب «بتطهير أرض الأجداد من عملاء الخيانة ممن يفتقرون إلى تاريخ مكافئ لتاريخ شعبنا»⁴⁵.

هل من الممكن عدّ عمليات الترحيل هذه على أنها أي شيء مُختلف عن الإبادة الجماعية؟ يعلق ألفريد دي زاياس Alfred de Zayas قائلاً: «إن الإبعاد الإجباري لعشرات آلاف الأشخاص كان من شأنه أن يسبب تحت أي ظرف معضلات جسيمة من وجهة النظر التقنية والإنسانية، فلا بد وأن ينبئ اجتثاث الملايين من أرضهم عن الفوضى والبؤس والموت»⁴⁶، ويضيف قائلاً: «إنه ليس بالأمر السهل أن تتخيل كيف أن الاجتثاث القسري لملايين الناس سواء أمّذنبين كانوا أم أبرياء، يمكن أن يُعد إنسانياً بأي معنى للكلمة. ومع ذلك ثمة شيء من الشك بأنه كان ممكناً تجنب الكثير من المعاناة وحوادث الموت لو أن إجراءات النقل كانت منظمة على الأقل»⁴⁷، ورغم أن إجراءات النقل لم

تكن بمجملها تُنفَّذ بوحشية إلا أن كثيرًا منها انطوى على ذلك، فسقطت أعداد كبيرة من الناس ميتة، ولا سيما في المراحل الأولى من عمليات الترحيل. «يُقَدَّم بلوكسهام Bloxham عددًا إجماليًا للوفيات يصل إلى نصف مليون شخص»⁴⁸، وهو مساوٍ لعدد قتلى عمليات التهجير القسرية الناجمة عن تقسيم الهند في المدة الزمنية نفسها، ومن الواضح أن ما وقع كان ترحيلًا وتهجيرًا قسريًا على نطاق بعيد، لم تتمثل نية القادة السوفييت وقادة أوروبا الشرقية بقتل آخر ألمانى على وجه الأرض، بل بُنيت النية لديهم على تدمير المجتمعات الألمانية بوسائل اشتملت على قتل مباشر، وقتل غير مباشر، وأعمال وحشية كثيرة في سبيل خلق مجتمعات خالية من الألمان، وضُربت مرحلتا لِمَكن مثلًا واضحًا، «فكانت الأولى متمثلة بتدمير النموذج القومي للجماعة المضطَّهدة، أما الثانية فتمثلت بفرض النموذج القومي للمُضطهد»⁴⁹.

يعد إطار العمل مناسبًا، لكن يجد المرء نفسه مضطرًا إلى التساؤل عن الأسباب التي ينبغي لها أن تجعل عمليات الترحيل تلك مقبولة أكثر بشكل إجراءات نقل لتجمع سكاني أو تطهير عرقي فقط، ومن الواضح بمكان أن كثيرًا سلموا ببساطة أن تدمير المجتمعات الألمانية على يد الحكومات السوفييتية والبولندية والتشيكوسلوفاكية، بمصاحبة انصياع الحلفاء الغربيين، يتحتم أن يكون مختلفًا عن التدمير الذي لحق باليهود، والصقيلين وتجمعات سكانية أخرى مُورست من جانب ألمانيا النازية، بيد أن الأحداث تعيد إلى ذاكرة المراقبين الإبادة الجماعية التي قام بها النازيون، إذ كان نقل التجمع السكاني سياسة نازية من الدرجة الأولى، فاشتمل غزو هتلر لبولندا على خطة مدروسة بدقة -التي أشار إليها لِمَكن كما رأينا- ليضم قسمها الغربي إلى الرايخ (الدولة

الألمانية القديمة في ظل حكم النظام النازي)، ويطرد أولئك البولنديين غير المناسبين ليصبحوا ألمانين في المناطق الشرقية، في حين حُشِرَ اليهود في أحياء الغيتو.

وقعت عمليات الترحيل السوفيتية وغيرها للألمان في نهاية الحرب بالتزامن مع طرد السوفييت للبولنديين من مناطق شرقية سابقة في بولندا التي دُمجت في الاتحاد السوفيتي، ويمثل هذا الإبعاد للبولنديين -الذي لاقى استحسان الحلفاء الغربيين على غرار ما لحق بالألمان- استمراراً للسياسات السوفييتية الساعية أصلاً للتحالف مع ألمانيا النازية بين عامي 1939-1940م، عندما استولت قوات ستالين على بولندا الشرقية بصورة متزامنة مع احتلال الألمان للجزء الغربي من الدولة، لذلك وبدلاً من وجود فصل تصنيفي بين مرحلتَي الترحيل المختلفتين، كان ثمة أشكال من الاستمرار التاريخي أبقت على التقلبات الشديدة في العلاقات النازية السوفييتية، ويكمن الاختلاف الرئيس في أن نتيجة الحرب جعلت من تجمعات بشرية ألمانية أكبر -ليس فيما يخص الأقليات الموجودة في بولندا وتشيكوسلوفاكيا وحسب، وإنما فيما يتعلق بالأشخاص الموجودين في مناطق شرقية من ألمانيا التاريخية- الأهداف الرئيسية للحملة الجديدة التي تظهر الاختلاف الثاني في أن بريطانيا العظمى والولايات المتحدة اعترضتا على تقسيم بولندا عام 1939م، وتشرعانه اليوم على ما صاحبه من عمليات ترحيل، حتى لو استهجنَّ التجاوزات فمن المتوقع إيجاد صعوبة في رؤية الحملات السوفييتية والبولندية على الألمان بصورة مختلفة عن الحملات الألمانية على البولنديين والصقليين الآخرين في المرحلة الأولى من الإبادة الجماعية التي قام بها النازيون، حتى لو أن الاتحاد السوفيتي وحلفاءه لم يقلدوا تنفيذ المرحلة الأخيرة من الإغناء الجماعي قط.

وبناءً عليه فإنه من المفارقة إلى درجة كبيرة عدُّ المحرقة والتطهير العرقي نقيضين مطلقين؛ إذ تُمثِّل الأولى إبادة جماعية متطرفة، في حين لا تُمثِّل الأخرى إبادة جماعية بصورة مطلقة، وحتى لو لم يكن مصطلح التطهير العرقي مصطلحاً نازياً، فلمصطلح التطهير سوابق كثيرة في المخزون اللغوي النازي، إذ تمثلت سياستهم في «جعل الرايخ الثالث (النظام النازي في ألمانيا) نظيفاً أو طاهراً من اليهود»⁵⁰، وقد تخللت عمليات الجيش الألماني لغةً التطهير في الأراضي المحتلة، وفي مراحل الحرب كافة، وكانت بولندا الغربية على وشك «أن تُطهَّر من البولنديين واليهود، وتندمج مع الرايخ الألماني ويقطنها العرق الألماني»⁵¹ عندما أمر اللواء بوم عند اجتياح صربيا «بتطهير منطقة ماكفا»⁵²، وحالما حاصر الجنود القرى والمزارع عند غزو الاتحاد السوفييتي، ساقوا اليهود وأعدموهم قرب خنادق محفورة خصيصاً، ودُوِّن بأن «القوات المسلحة الألمانية (فيرمات) قامت بالعمل على أكمل وجه في تطهير الريف»⁵³.

لقد استُخدمت كلمات أخرى بصفة مرادفات للتطهير، مثل «الاستبعاد والإهلاك والمحايدة والتصفية»⁵⁴، وهي العبارات النازية التلطفية لما سماه العالم فيما بعد إبادة جماعية، وقد ظهر مصطلحا التطهير العنصري والتطهير لدى هتلر ضمن مصطلحات طبية: «يؤكد هتلر حينما كتب كفاحي أن اليهود ممن هم بلا وطن كانوا بكتيريا أو مرضاً أو طاعوناً أو طفيليات أو مرضاً معدياً أو جراثيم في جسد الأمم الأخرى المضيضة»⁵⁵، وغالباً ما استخدم النازيون صورة الجراثيم أو الطفيليات أو آفة لآبد من سحقها كما سيحدث للحشرات الطفيلية الهوام، وقد اعتقد هينريك هيملر Heinrich Himmler أن معاداة السامية «تمثِّل عملية إبادة القمل تماماً»⁵⁶، إذ شكَّل اليهود «نمواً سرطانياً في

التاريخ»⁵⁷، ووصلت أفكار مشابهة للسياسات النازية حول المتخلفين عقلياً، والعُجُز والمصابين بأمراض مزمنة «فأصبحوا جزءاً من الفرز الشامل، ونُقلوا وقُتلوا كلما دعت الحاجة، واحتاجت السلطات المحلية إلى أسرّة مرضى وبطانيات وملاءات ونقالات ومعدات طبية أساسية»⁵⁸، حيث يؤكد تمشي هذه اللغة الانحراف في محاولة فصل التطهير عن الإبادة الجماعية، فليس الأمر مجرد أن التطهير يكون إبادة جماعية أحياناً، أو أن الإبادة الجماعية هي تطهير متطرف، وينضح عن لغة التطهير بصورة ثابتة هدف نحو الإبادة الجماعية يتجاوب مع فكرة تدمير إن لم يصل حد قتل جماعات.

الانتقالات السلمية والمبادلات

إن فهم التطهير على أنه إبادة جماعية، يبقى السؤال قائماً فيما إذا كان من الممكن يوماً ما فرض تحرّكات على تجمع سكاني بطريقة لا تتصل بالإبادة الجماعية، فمما لاشك فيه أن فكرة الانتقال السلمي تعيش ربما في اللاوجود مع تاريخ طويل كالصهيونية (راجع الإطار 5.2)، فقد روى جورحيو بالادور باليري Giorgio Balladore Pallieri أنه كان بين المعاهدات العشرين لانتقال لمجموعة سكانية بين عامي 1913م و 1945م، *il n'y a jamais eu de transfert, vraiment volontaire des populations*⁵⁹.

ومع ذلك فقد «توصل انطلاقاً من فكر مطهر عرقي إلى أنه لم يكن ثمة شيء في القانون الدولي يعارض شرعية انتقالات التجمعات السكنية، حتى إن ذلك الأمر كان تحت ظروف معينة أمراً مرغوباً»⁶⁰، تُجادل دراسة حديثة إلى أن تبادل تجمع سكاني في النظام الدولي كان (مبدأً) حتى عام 1950.⁶¹ حتى إن دي زاياس كتب:

«يمكن أن ينسجم انتقال تجمعات سكانية مع معايير القانون الدولي من الناحية النظرية إذا ما أُشرف عليه دولياً ونُفذ تدريجياً، وبطريقة منظمة وإنسانية، بيد أن انتقال تجمع سكاني مصحوباً بفظاعات وأعمال بربرية كالتى تمثلت بطرد الألمان من بولندا وتشيكوسلوفاكيا، من شأنها أن تشكل في الأحوال كلها خرقاً جسيماً للقانون الدولي بصورته الحسنة من ناحية جريمة ضد الإنسانية، وأن الوسائل غير المشروعة تدين العقوبة»⁶².

هذه الموافقة ذات الكفاءة لتوفير إمكانية قانونية الانتقال تُعتمد بمعزل عن قانون حقوق الإنسان. إذ يتمتع الأفراد والمجموعات بالحماية المتنامية من الطرد العشوائي بموجب القانونين الدولي والمحلي في معظم الدول، ومن الصعب تخيل ظروف يكون الترحيل القسري الجماعي بموجبها قانونياً، ومن المستحيل تصور أنها ستكون عادلة ولن تقوم بإثارة إشارات استفهام حول إبادة جماعية، ومعظم تلك الاستثناءات المقبولة مبدئياً هي التي ترتكبها دولة تحت ذريعة حماية شعبها الخاص بها، «وقبل تدمير المنتصرين المجتمعات الألمانية، كان بعض الألمان من دول بحر البلطيق وغيرها قد فضلوا الجنسية الألمانية التابعة لمعاهدات انتقال السكان التي فاوضت عليها حكومة ألمانيا في عصر هتلر مع تلك البلدان بين عامي 1939م و1941م، بينما طُرد آخرون من جانب الجيش الألماني المنسحب»⁶³، من الصعب رؤية حركات كتلك على أنها إبادة جماعية لدرجة أن المتورطين اعتنقوا هذه الحركات، ومع ذلك كانت حركات عدة من تلك الحركات طوعية، فقد كان على الألمان المحليين أن يتبعوا أيضاً أوامر المحتلين، وكانت حياتهم تحت الخطر بسبب عنف دولتهم نفسها ضد الآخرين.

الإطار 5.2 الحركة الصهيونية والترحيل والنكبة

أُجبر قرابة 750000 فلسطيني على الرحيل أو الفرار خلال حرب عام 1948م بين إسرائيل المُنشأة حديثاً والدول العربية المحيطة بها، وقد سُحقت غالبية المجتمع العربي الكائنة في الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل، يُسمى الفلسطينيون هذه الواقعة بالنكبة الفاجعة، ويحتد الجدل إلى أي مدى كان الإبعاد سياسة إسرائيلية متعمدة، وفيما إذا كان ممكناً وصفه بالإبادة الجماعية؟

الأفكار عن الترحيل قبل عام 1948م

ترأى لقادة الحركة الصهيونية منذ بدء الاستيطان الصهيوني في فلسطين تهجير تجمعاتها السكانية العربية، وفي البداية حُمِلت فكرة التهجير ضمن ظروف تدريجية، كما دافع عن ذلك ثيودور هرتزل حينما قال عام 1895م: «يجب أن نصادر بلطف...، يجب أن تتم عمليتنا المصادرة وإبعاد الفقراء بتحفظ وحذر»⁶⁴، ظلت أفكار الانتقال سرية إلى حد بعيد دون أن ترى النور، في حين أن التعاليم الصهيونية بقيت قائمة على فكرة أنه كان ثمة متسع لكلا الشعبين في فلسطين، ولم يكن ثمة حاجة إلى انتقال العرب، بيد أن بيني موريس يجادل قائلاً: «كان الترحيل أمراً حتمياً راسخاً في صميم الصهيونية؛ لأنه سعى خلف تحويل أرض عربية إلى دولة يهودية، وما كان لدولة يهودية أن تقوم دون تهجير كبير للتجمع السكاني العربي»⁶⁵، وبناء عليه «بدأ يظهر في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين شبه إجماع يدعم الفكرة لتنفيذها على يد قادة الحركة»⁶⁶.

الترحيل الخيري

يزعم الصهاينة بأن هذه العملية خيرية، وعن ذلك يقول نور مصالحة: «إن اجتثاث الفلسطينيين وانتقالهم إلى بلدان عربية، من شأنه أن يخلق مجرد إعادة توطين من منطقة إلى أخرى، ويعتقد الإسرائيليون أن الفلسطينيين لن

يجدوا صعوبة في تقبل الأردن أو سوريا أو العراق وطناً لهم، ويكون لدى العرب الفلسطينيين الشيء القليل من التعلق العاطفي بالتراب الخاص بفلسطين، والقليل من الروابط الحقيقية به، وسيكونون راضين تماماً خارج أرض إسرائيل، بفعل السياسة الخيرة والإنسانية المتمثلة في مساعدة الناس على الرحيل»⁶⁷.
 نكتشف هنا أن المصطلح المستخدم للترحيل مصطلح عبري من كلمة tihur، التي أقرب ما تكون في معناها إلى تنقية الأرض أو تطهيرها⁶⁸، وقد شابته هذه الخلافات تلك التي أشارت إلى أن اليهود لم ينتموا إلى بلدات أوروبا الشرقية وقرائها حيث عاشوا لقرون من الزمن.

حرب عام 1948م والنكبة

أبعدت القوات الإسرائيلية في حرب عام 1948م، التجمعات السكانية الفلسطينية بصورة متعمدة مرتكبة مذابح نشرت الهلع، ويُعزى موت قرابة 5000 مدني إلى أفعال مستهدفة، بيد أن مؤرخين حديثين يعارضون فما يتعلق بالدرجة التي خُطط لها تهجير الفلسطينيين، حيث يزعم موريس: «إن الإجماع على الانتقال لم يكن معادلاً للتخطيط المسبق، ولم ينبثق من وضع سياسة أو خطة مدبرة للترحيل، ولم تشارك اليشيفا (المجتمع اليهودي) وقواتها العسكرية في حرب عام 1948م، التي شنها الجانب العربي ومن ورائها سياسة أو خطة الترحيل»⁶⁹، بينما كانت فكرة الانتقال توائم التجمع السكاني اليهودي ومؤسساته ليدعموا الترحيل، إذ خلقت الحرب الظروف كي يتم تطبيق ذلك؛ فاستغلت إسرائيل الناشئة الفرصة، وخلافاً لهذا يجادل إيلان بابيه Ilan Pappé أنه كان ثمة تخطيط محكم للأمر، ويختتم ليفين تقييمه قائلاً: «يوضح بابيه بصورة جلية أن الدافع وراء إبعاد الفلسطينيين قد أتى من طرف أعلى، وتتمثل العناصر المحلية في الجوع للأرض، إذ تمثلت الرغبة لدى الكيبوتزيين (الكبوتز مزرعة جماعية يهودية) بالاستيلاء على أكبر قدر ممكن

من الأراضي العربية المجاورة، ولأنهم اتصفوا بالجشع سارع مدنيو تل أبيب إلى إدراك فرصة العمر ليحصلوا عليها من فرار جيرانهم في يافا، والاستحواذ السريع على ممتلكاتهم وأصولهم، ولكن كما هي الحال في الكثير من الأمثلة المشابهة حول العالم فإن سلوكاً دنيئاً كهذا لا يكون مسبباً وإنما نتيجة... فقد انبثق الدافع وراء التطهير -tithur- من القيادة الاستشارية (قيادة الشيغا)»⁷⁰.

هل كانت تلك إبادة جماعية؟

لا يجادل أحد أن نتيجة حرب عام 1948م كانت سحق غالبية المجتمع العربي فوق الأرض التي باتت اليوم إسرائيل، كان هذا بالدرجة الأولى نتيجة للإبعاد المتعمد مصحوباً بالفرار الذي أثاره الفرع الصهيوني، والقتال بين القوات العربية والصهيونية، فقد أصبح ذلك أمراً مستمراً بسبب رفض إسرائيل السماح للاجئين بالعودة، لذلك ثمة بعض الشك في أن التدمير الموحد للمجتمع العربي كان حصيلة السياسات الإسرائيلية، أيّاً كان التوازن القائم بين التخطيط المسبق والارتجال اللذين ما زال المؤرخون يتجادلون حولهما، فتلك الواقعة كانت أقل وحشية من العديد من حالات الإبادة الجماعية، لكنها تُقارن بغيرها في البوسنة، حيث هُجر الملايين وسقط عشرات الآلاف قتلى.

صُنِعت أوضاع الحدود أيضاً من جانب المستوطنات الاستعمارية، ولا سيما عندما اقترنت بالمصادرة الوحشية لأموال السكان الموجودين أصلاً، ومن الواضح أن أولئك الذين ينتفعون من طرد الآخرين بالكاد يحصلون على المنفعة فوراً من الحماية المماثلة بصفة تجمعات سكانية أكثر استقراراً، لكن لا يمكن تطبيق هذا الاستثناء على الأجيال اللاحقة، بينما من الممكن تبرير إعادة التوزيعات السياسية والاقتصادية بالاستقلال، فلا بد أن تشكل حالات

الطرد بالجملة للمجتمعات المستوطنة المقيمة منذ زمنٍ حالات إبادة جماعية؛ فعلى سبيل المثال ورغم أن إسرائيل قامت بوساطة الإزالة القسرية لمعظم التجمعات السكانية الفلسطينية، فإنها تعد الآن مجتمعاً مرّ خلال أجيال متعددة، وفي حين أن إزالة المستوطنين الحديثي العهد في الضفة الغربية المحتلة بموجب اتفاقية سلام لن يشكل إبادة جماعية، فإن الإزالة القسرية للتجمع السكاني اليهودي الإسرائيلي لن تُرى إلا على هيئة نكبة معكوسة.

ثمة متغير آخر، وهو حين توافق دولتان على إزالة الأقليات الخاصة بهما من مناطقيهما - كالتبادل الذي جرى عقب الحرب العالمية الأولى - عندما جرى تبادل الأقلية اليونانية في تركيا مع الأقلية التركية في اليونان، حيث تضمنت عمليات الإبعاد تدمير مجتمعات يبلغ عمرها قروناً من الزمن، وتم إنجاز هذا العمل بعنف ومعاناة كبيرين، ولاحقاً في الاستقلال الهندي عام 1947م تمّ أيضاً تبادل ملايين المسلمين من مناطق خُصّصت للدولة الهندية الجديدة بملايين الهندوس من المناطق المخصصة لباكستان، وأنجزت هذه العملية في خضم الفوضى وإراقة الدماء والاعتداءات الجماعية التي أدت إلى وفاة مئات الآلاف، ورغم أن الطابع السياسي الطوعي لهذه العمليات يحجب سماتها التدميرية، ويحاول وصفها بلطف وحيادية بمصطلح (عمليات تبادل أو عمليات انتقال) تحظى بدعم زعماء المجتمع، وقبل معظم الأفراد طردهم، وعوضوا حياتهم السابقة بأخرى جديدة في أوطانٍ جديدة (كما يفعل الناجون كلهم من الإبادات الجماعية)، تبقى تلك عملياتٍ مدروسة وقسرية وعنيفة لتدمير المجتمع، ويظل الطرد المتبادل طرداً؛ فلن تقوم الرعاية بتحويل الدمار إلى شيءٍ آخر، وسياسياً تبدو هذه أحداثاً شاذة؛ لأنه اتُفق عليها من جانب دولٍ وزعماء قوميين

سياسيين يدعون تمثيل الضحايا، وكان العنف المتضمن مُنظَّمًا من جانب الميليشيات والأحزاب المحلية عوضًا عن الدول، لكن من وجهة نظر الضحايا فقد امتلكت تلك الأحداث السمات الجوهرية للإبادة الجماعية.

الإقليم والإبادة الجماعية

نستنتج أن الترحيل القسري للتجمعات السكانية التي يمكن تمييزها فورًا عن الإبادة الجماعية أثبت أنه سمة أساسية لها، والطرْد الذي لا يحمل صفة إبادة جماعية يقع في تصنيف وهمي، فقد أهملت الإزالة القسرية في دراسات الإبادة الجماعية بصورة مفاجئة، ولم يطور لِمَكن بصيرته بصورة كاملة حول دورها، فحدّدت اتفاقية الإبادة الجماعية وسائل الإبادة من حيث الدمار البدني والبيولوجي، وحتى إن لم يكن هذا التحديد خاصًا، فقد تجنب عمداً الإشارة إلى الترحيل القسري، ولا تؤكد الدلائل الأساسية اللاحقة لنظرية الإبادة الجماعية عملية الطرد رغم أنها كانت التمهيد، ووسيلة الدمار البدني في عمليتي الإبادة الجماعية النموذجيتين في أوائل القرن العشرين، المحرقة و الإبادة الجماعية للأرمن، إضافة إلى أكثر الوسائل شيوعًا لتدمير المجموعات خلال العصر الحديث.

بإمكان الجدل حول التطهير العرقي أن يستمر بتحقيق تغيير مهم في دراسات الإبادة الجماعية إذا قادنا إلى وضع دور الحركة القسرية الإقليمية للتجمعات السكنية في أولويات جدول الأعمال، وفي الواقع من الصعب تصور إبادة جماعية من دون بعد إقليمي، فالشعوب مجسدة، وتوجد مجموعات الناس في حيزٍ ماديٍّ، ومنذ عشرات آلاف السنين أُسست المجتمعات على مستوطنات

ثابتة، فقد كانت معظم الشعوب قرويين مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بأرضهم، ولاحقاً كان قاطنو المدن قد استقروا لأجيال، لذلك ربما تكون الإبادة تدمير وجود مجموعة اجتماعية وقوتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية جزئياً إن لم يكن كلياً ضمن إقليم معين، وحتى أكثر عمليات الإبادة الجماعية المدفوعة عقائدياً التي تولد الكراهية لأفراد المجموعات بغض النظر عن موقعها توجه في الواقع العنف نحو المجموعة ضمن المنطقة، إذ من الممكن أن النازيين قد نظروا إلى اليهودية العالمية على أنها عدوهم، لكنهم هدفوا بصورة ملموسة إلى تدمير المجتمعات اليهودية ضمن المناطق التي احتلوها، وكان هذا يعني إزالة اليهود من منازلهم، أولاً من ألمانيا نفسها ثم من منطقة بولندا التابعة لألمانيا، ومن الإمبراطورية الأوروبية بأسرها في نهاية المطاف، ونُظِرَ إلى إزالة اليهود في بادئ الأمر على أنها طرد إقليمي -لغيتو ومن ثم لمدة من الزمن في مدغشقر- ولاحقاً على أنها إبادة بدنية كاملة لجميع اليهود تحت سيطرة النازيين⁷¹.

بالنظر إليها من هذه الناحية تتضمن الإبادة الجماعية النزوح الإقليمي دائماً، ويرى مان أن الإبادة شكل متطرف للنزوح، وتنطوي العمومية الضمنية على أنهما طريقتان لتدمير المجموعة الاجتماعية وقوتها الاجتماعية، ويهدف مرتكبو الإبادة الجماعية لتدمير قوة مجموعاتهم المستهدفة ضمن إقليم معين، وطردهم أو إبعادهم عن ذلك الإقليم، إما في وقتٍ واحدٍ أو بالتتابع، وبالنسبة إلى النازيين فقد كان تدمير القوة اليهودية قبل الحرب العالمية الثانية من الداخل، وتشجيع الفرار اليهودي من ألمانيا وجهين لعملة واحدة، ولاحقاً كان تدمير القوة اليهودية داخل الإمبراطورية النازية، وإزالة اليهود من

مناطقهم الأساسية، وتركيزهم في أحياء الأقليات (الغيتو)، ومناطق الحجز أو المخيمات، وطردهم من أوروبا وأخيراً إبادتهم بدنياً؛ وسائل مختلفة نحو غاية تدمير الشعب اليهودي، وامتلكت تلك السياسات كلا البعدين؛ الإقليمي المكاني وغير الإقليمي غير المكاني.

نظرياً من الممكن تصور الإبادة الجماعية على أنها لا تركز إقليمياً بل تهدف لتدمير فئة مبعثرة بغض النظر عن موقعها، وفي عالم متزايد العولمة إن نظر المسلحون إلى المجموعات الاجتماعية متعددة القوميات على أنها أعداء، فعينها يمكنهم ألا يهدفوا فقط لطردهم من أقاليم معينة بل أيضاً تدميرهم أينما كانوا.

الخلاصة

ناقش هذا الفصل أن التطهير العرقي مصطلح تلطيفي متأصل في خطاب مرتكب الجرائم، وأن الترحيل القسري للتجمعات السكانية التي يصفها هو أحد أساليب الإبادة الجماعية، حيث تتم ممارسة الترحيل القسري بصورة عامة إلى جانب أساليب الإبادة الجماعية الأخرى، مثل القتل والاغتصاب والتدمير الثقافي، ولا يمكنها أن تكون بصورة واضحة مميزة عنها، لكن الميل لمعاملة التطهير العرقي على أنه فئة مختلفة من العنف، ليس سوى تمثيل للموجة العامة بتضييق معنى الإبادة الجماعية بحد ذاتها إلى طريقة محددة (القتل) ولاستبدالها بتنوع من المفاهيم المحددة. وفي الفصل الآتي أناقش نطاقاً من المفاهيم الأخرى التي اقترحت.